الأمم المتحدة

A/AC.96/1210

الجمعية العامة

Distr.: General
8 July 2021
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 4-8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدَّمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع الثمانين للجنة الدائمة (23-25 آذار/مارس 2021)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	2-1	3
ثانياً –	اعتماد برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام 2021	3	3
ثالثاً –	الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية	44-4	3
رابعاً –	الإدارة، والرقابة المالية، والمراقبة الإدارية، والموارد البشرية	50-45	12
خامساً –	السياسة البرنامجية/سياسة الحماية	55-51	13
سادساً –	الحماية الدولية	63-56	14
سابعاً –	التنسيق	68-64	15
ثامناً –	تحديث بشأن الميزانيات والتمويل (2020 و2021)	74-69	17
تاسعاً –	أي مسائل أخرى	75	18
المرفقات			
الأول –	مقرر بشأن مشروع برنامج المفوضية في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لعام 2022		19
الثاني –	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامي 2020 و2021		20

أولاً- مقدمة

1- افتتحت الاجتماع الثمانين للجنة الدائمة النائبة الثانية لرئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفيرة خضرة أحمد حسن (جيبوتي). وترأس الأجزاء التالية من الاجتماع سعادة السفيرة ماريا نازارِيث فاراني أزيفيدو (البرازيل) والنائب الأول للرئيس سعادة السفير سليم بدورة (لبنان).

2- ويمكن، على الرابط التالي، الاطلاع على العروض المقدَّمة من كبار مديري مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية).

ثانياً- اعتماد برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام 2021

3- أقرّت اللجنة جدول أعمال الاجتماع (الوثيقة EC/72/SC/CRP.1) وبرنامج العمل لعام 2021 (الوثيقة EC/72/SC/CRP.2) بالصيغة المقدَّمين بها.

ثالثاً- الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

4- قدمت نائبة المفوض السامي عرضاً عاماً للتطورات الأخيرة، بما في ذلك استجابة المفوضية لدواعي جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من التحديات، وصلت المفوضية إلى مستويات قياسية من التنفيذ في عام 2020 في جميع المناطق كما شهدت فوائد اللامركزية. وقالت إن الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19 لم تكن فحسب اختباراً للتصميم اللامركزي الجديد، بل أدت أيضاً إلى التعجيل بالإصلاحات، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة ترتيبات الشراكة. وفيما يخص التحوّل الجاري في المفوضية، فإن إعادة تنظيم المقر، التي بُدئ فيها أثناء عملية التخطيط لعام 2021، ستستمر خلال الدورات القليلة القادمة. وأحد العناصر الأخرى البالغة الأهمية هو برنامج التحوّل في أسلوب العمل التابع للمفوضية والذي يقوده مدير التغيير. وأطلعت نائبة المفوض السامي اللجنة على مجالات الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك السياسات الجديدة المتعلقة بالنهْج الذي يركز على الضحايا في معرِض التصدّي لسوء السلوك الجنسي وبالإدارة المركزية للمخاطر، فضلاً عن الجهود الرامية إلى التصدي للعنصرية والتمييز، وإلى إيجاد بيئة عمل شاملة للجميع تتسم بالاحترام والأمان.

5- وأطلع المفوض السامي المساعد (لشؤون العمليات) اللجنة على تأثير جائحة كوفيد-19 على الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وبينما جرى تجنب حدوث تفشٍ كبير للفيروس في المخيمات والمستوطنات وهو ما يرجع بقدر كبير إلى التدابير الوقائية، كان التأثير مدمراً من حيث فقدان الدخل وتعطيل التعليم وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وأشار إلى عدة مبادرات إيجابية لإشراك الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في الاستجابات المتعلقة بالرعاية الصحية وآليات الحماية الاجتماعية وحملات التلقيح. ومن بين البلدان الـ 157 التي وَضعت استراتيجية للتلقيح، أدرج 154 بلداً الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في خططهما. وأُطلق نداء تكميلي من أجل استجابة المفوضية لجائحة كوفيد-19 في عام 2021. كما تحدَّث المفوض السامي المساعد عن التطورات الإقليمية، وتنفيذ منصات الدعم الإقليمية بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وأهمية الشراكات الإنمائية، والتزام المفوضية بتعزيز دورها في حالات التشرُّد الداخلي، والعمل المناخي.

ألف- التحديثات الإقليمية

'1' أفريقيا: غرب ووسط أفريقيا؛ وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والجنوب الأفريقي

6- قدم مديرو المكاتب الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا؛ وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والجنوب الأفريقي تحديثات بشأن العمليات المضطلَع بها في منطقة كل منهم. وسلَّطوا الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على ما اعتزمت المفوضية تحقيقه والعقبات التي طرحها ذلك. وأشاروا، في الوقت نفسه، إلى أن المفوضية تمكّنت من "البقاء والإنجاز" في هذه الأوقات العصيبة، مع ضمان "واجب الرعاية" تجاه الموظفين في الوقت نفسه. وشملت القضايا الأخرى التي جرى التأكيد عليها على امتداد هذه المناطق الفرعية أهمية ضمان الحصول على لقاحات كوفيد-19 (للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وكذلك للعاملين في الخطوط الأمامية من مجال العمل الإنساني)، والنُهُج المبتكرة لضمان الحماية والحلول، ونقص الأغذية، واستجابة المفوضية للتشرُّد الداخلي، وتدابير التصدّي للعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني)، وأهمية التعليم، وتأثير تغير المناخ على تشرُّد الناس.

7- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التشرُّد المتزايد وحجم الاحتياجات في جميع أنحاء أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية وتأثير تغير المناخ. وكان انعدام الأمن الغذائي مُقلقاً بشكل خاص، وله تأثير مباشر على نتائج الحماية، وجرى حث المانحين على زيادة المساعدات. وكان وصول المساعدات الإنسانية يمثل مشكلة في العديد من البلدان، ووُجِّهت دعوات إلى جميع الأطراف لضمان أن يكون في مقدور منظمات المساعَدة الوصول إلى السكان المحتاجين. كما جرى الإعراب عن الانزعاج إزاء العنف ضد العاملين في مجال الإغاثة، بمن فيهم ستة قُتلوا في إثيوبيا منذ بدء الصراع في تيغراي في تشرين الثاني/نوفمبر.

8- وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أشيد بالجهود التي تبذلها بلدان كثيرة لإبقاء حدودها مفتوحة ولإدراج اللاجئين ضمن استجابتها الوطنية. وأُثني على المفوضية لإسهاماتها العديدة المقدَّمة إلى البلدان المضيفة، بما في ذلك تدريب العاملين الصحيين، وبناء المراكز الصحية، وتقديم مجموعات اختبار، وزيادة المساعدة النقدية المقدَّمة إلى من تأثّروا بشدة من هذا الوضع. وجرى تسليط الضوء على تأثير الجائحة على التعليم، مع الاعتراف بالجهود المبذولة للتصدي لذلك، مثل توفير التعلم عن بعد وضمان التباعد الاجتماعي في الفصول الدراسية. كما جرى التأكيد على الحاجة إلى ضمان إمكانية الوصول العادل والمنصف إلى لقاحات كوفيد-19 وتشخيصاته وعلاجاته.

9- وأعربت اللجنة عن انزعاجها إزاء تزايد التشرُّد الداخلي في القارة، مع توجيه نداءات للقيام بتعاون قوي وتحقيق أقصى قدر من التآزر فيما بين الوكالات الإنسانية. ووُجِّه الانتباه إلى تدهور الوضع الإنساني في منطقة الساحل، ما تسبب في حدوث تشرُّد جماعي ودَفَع إلى حدوث تحرّكات ثانوية للمشرّدين باتجاه شمال إفريقيا إلى أوروبا. وسُلِّط الضوء على أزمة الحماية المتزايدة في موزامبيق وعدد المشرّدين داخلياً الآخذ في الارتفاع، وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الصراع في تيغراي بإثيوبيا، ما أدى إلى تفاقم هشاشة الوضع في منطقة القرن الأفريقي. كما وُجِّه الانتباه إلى الحالات التي طال أمدها، مثل جنوب السودان والسودان، والتي تستحق الاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي.

10- وأُثني على المفوضية لاعتمادها استراتيجيات حماية إقليمية، وبرامج حماية معزَّزة كرد فعل للعنف الجنساني، ولجهودها الرامية إلى إيجاد حلول دائمة في جميع أنحاء القارة. وفي الوقت نفسه، لاحظت الوفود بقلق أن جائحة كوفيد-19 قد ردَّت إلى الوراء المكاسب التي تحققت في اتجاه إيجاد حلول دائمة في أفريقيا والزخم الذي ولّده الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وحُث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده الرامية إل تحسين جودة برامج إعادة التوطين ونطاقها وحجمها. وأثنت الوفود على التضامن والكرم اللذين تبديهما منذ أمد طويل

البلدان الأفريقية المستضيفة للاجئين، وخاصة استجاباتها الشاملة للجميع. وسُلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من تقاسم الأعباء والمسؤوليات المتسم بإمكانية التنبؤ به وبالإنصاف، وشُجعت المفوضية على مواصلة توسيع نطاق الشراكات الدولية بغية التخفيف من الضغط الواقع على البلدان المضيفة، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، والتوصل إلى حلول دائمة.

11- وتناولت مديرة المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى الشواغل المتعلقة بالحالة في تيغراي، مشيرةً إلى أن المفوضية تقوم بزيادة حضورها ولكن إمكانية الوصول لا تزال أمراً أساسياً. وفي ضوء الوضع الأمني المتقلب، تقوم المفوضية حالياً بمراجعة بروتوكولاتها الأمنية وتدابير إدارة المخاطر الأمنية. وتقوم المفوضية وشركاؤها بتوسيع نطاق استجابتهما الإنسانية، وستواصل المفوضية إعطاء الأولوية للحلول. وفيما يتعلق بجنوب السودان والسودان، أشارت المديرة إلى أنها توافق على الحاجة إلى القيام باستثمارات إنمائية بغية دعم إدماج اللاجئين ودعم الفرص الاقتصادية في مناطق الاستضافة ومناطق العودة. ورداً على أوجه القلق المتعلقة بنقل موقع حماية المدنيين في دارفور، قالت إنها توافق على الحاجة إلى الرصد الدقيق والتنسيق القوي فيما بين جميع الجهات الفاعلة. وفيما يتعلق ببوروندي، أشارت المديرة إلى أن المفوضية قد شهدت زيادة في الاهتمام بالعودة وأنها تُجري مقابلات للتحقق من الطواعية. كما عززت المفوضية رصدها الحمائي للعائدين وهي تشجّع المزيد من الشركاء على الاستثمار في ضمان استدامة عمليات العودة.

12- وأكّدت مديرة المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا أن المفوضية ستواصل ضمان طوعية العودة في المنطقة دون الإقليمية، وهو شاغل أعربت عنه وفود عديدة. ورد رئيس دائرة الحماية بالمكتب على الأسئلة المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على الحماية في منطقة الساحل. وقال إنه على الرغم من إغلاق الحدود، فقد جرى ضمان إمكانية وصول اللاجئين وملتمسي اللجوء، ولم يجر الإبلاغ عن أي حالات للإعادة القسرية. كما تحدَّث عن الاضطلاع عن بعد بمعالجة مقابلات إعادة التوطين وطلبات اللجوء، وعن الجهود المبذولة لاستئناف العودة الطوعية باتباع بروتوكولات صحية محددة، وعن تدابير الحد من تأثير الجائحة على البنات. وأطلع نائب المدير اللجنة على جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز رد فعلها إزاء العنف الجنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى وشكر الوفود على إسهاماتها المحددة في هذا المسعى.

13- وتحدَّث مدير المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي عن أهمية ضمان اتباع نهْج شامل، تعمل في ظله الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بشكل وثيق معاً لمعالجة الأسباب الجذرية وكذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وكرر الإعراب عن التزام المفوضية بدعم تفعيل التعهدات المقدَّمة في المنتدى العالمي للاجئين وذكر أمثلة إيجابية عديدة في منطقة الجنوب الأفريقي. وهذه تشمل توفير أراضٍ للاجئين لاستخدامها في فرص كسب العيْش. كما أشاد بالدعم المقدَّم من ملاوي وموزمبيق لسياسة المفوضية المتعلقة بإيجاد بديل للمخيمات.

'2'- الأمريكتان

14- أطلع مدير المكتب الإقليمي للأمريكتين اللجنة على تزايد حالات التشرُّد في الأمريكتين، مشيراً إلى أن شخصاً من كل خمسة أشخاص من الذين تُعنى بهم المفوضية على الصعيد العالمي قد التمس الحماية في المنطقة. وامتدح آليات التعاون الإقليمي، مثل الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول (الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول) وعملية كيتو، وشدد على أهمية خطة عمل البرازيل باعتبارها خارطة طريق للحماية والحلول في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

15- ولاحظت اللجنة الآثار المتفاقمة لجائحة كوفيد-19 على الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل في المنطقة. فنظم اللجوء مثقلة على نحو مفرط باحتياجات الحماية الهائلة وبالتحديات التي جلبتها الجائحة. ويمكن أن يمهّد

ذلك الطريق لكل من تزايد تحرّكات المشـردين غير المنتظمة وحالات العودة السـابقة لأوانها والتي لم يَحسـن الإعداد لها.

16- وفيما يتعلق بالحالة في فنزويلا، أعربت الوفود عن قلقها إزاء الاحتياجات الإنسـانية للسـكان داخل البلد، فضلاً عن احتياجات أولئك الذين غادروا. ويشكّل نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة لأوضـاع اللاجئين والمهاجرين أمراً مُقلقاً. وشُـجعت المفوضـية على إبراز الاسـتجابة الإقليمية وعلى السـعي إل الحصول على دعم مالي من مانحين إضافيين. وفي هذا الصدد، جرى الترحيب بتواصل المفوضية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية ومع المؤسـسـات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصـرف التنمية للبلدان الأمريكية، وكذلك مؤتمر المانحين الدوليين القادم لدعم البلدان المضيفة، الذي تنظمه كندا في حزيران/يونيه 2021.

17- وأُثني على جهود عدة بلدان لتوسـيع سـبل الحماية للفنزويليين، وخاصـة قرار كولومبيا منح مركز الحماية المؤقتة للفنزويليين في البلد لمدة 10 سـنوات. واعتُبرت بادرة التضـامن والإدماج هذه مثالاً ملموساً على كرم البلدان المضيفة في المنطقة.

18- وفيما يتعلق بالحالة داخل كولومبيا، أُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضـية لرصـد حالات التشـرُّد القسـري الجديدة ولتوفير الحماية والمسـاعدة للأشـخاص المشـردين داخلياً ولضـحايا النزاعات الآخرين. ورُحب بالزيادة في ميزانية المفوضية المخصصة للمشردين داخلياً في كولومبيا، وشُجعت المفوضية على النظر في كيف يمكن لهذه الأموال أن تحقق أكبر تأثير لصالح الفئات الضعيفة، بمن في ذلك قادة المجتمعات المحلية والكولومبيون المنحدرون من أصـل أفريقي والسكان الأصـليون. ووُجه الانتباه أيضـاً لحالة اللاجئين الكولومبيين التي طال أمدها وإلى الحاجة إلى تدبير دعم دولي لإيجاد حلول دائمة لهم. وسـلَّطت عدة وفود الضـوء على استمرار التشرُّد في شمال أمريكا الوسطى، الناجم عن الفقر وانعدام المساواة والعنف والكوارث وآثار تغير المناخ، والذي أدت الجائحة إلى تفاقمه.

19- وأكدت اللجنة من جديد دعمها لآليات التعاون الإقليمي التي سـلَّط المدير الضـوء عليها ودعت إلى انضـمام مزيد من الجهات الفاعلة إلى هذه الجهود. وجرى الترحيب بإدراج اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره خطوة مهمة لتوسيع قاعدة الدعم، وشُجع على زيادة التبادل بين منصات الدعم الإقليمية بغية تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. كما أُعرب عن التقدير للمناقشات المستمرة بين المفوضـية والبلدان المانحة لبرنامج الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول بشأن كيفية تحسين الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص ومن دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

20- وسلّم المدير بأهمية الاستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية داخل فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، بما في ذلك احتياجات العائدين، مُذكِّراً بأن المفوضـية قدمت في عام 2020 المساعدة إلى أكثر من 1,5 مليون فنزويلي في 68 مجتمعاً محلياً. وفيما يتعلق بكولومبيا، طمأن المدير اللجنة إلى أن المفوضـية سـتواصـل تقديم الدعم إلى الأشخاص المشرَّدين داخلياً وإلى ضحايا الصراعات. وأكد من جديد التزام المفوضية بدعم نُظم اللجوء والتسـجيل وجهود الإدماج والاسـتجابة للطوارئ في حالة الكوارث الطبيعية. وشـدّد المدير على أن مسـتويات التمويل للمنطقة لا تزال منخفضـة، ودعا إلى تقديم مزيد من الموارد بغية تلبية الاحتياجات. وأشـار أيضـاً إلى تصميم المفوضية على إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية في الاستجابة، بقصد معالجة الأسباب الجذرية للتشرُّد.

'3' - آسيا والمحيط الهادئ

21- عرض مدير المكتب الإقليمي لآسـيا والمحيط الهادئ تحديثاً عن عمليات المفوضـية في المنطقة. وبينما سلَّط الضـوء على التطورات الإيجابية، أشـار إلى أن الجائحة قد أدت إلى اتسـاع نطاق انعدام المسـاواة

التي يواجهها المشـــرّدون وقدم إحاطة عن التحديات الكبيرة في هذا الصـــدد. وتُضـــاف إلى هذه التحديات الصراعات الداخلية والعنف المتصاعد في أجزاء من المنطقة.

22- وأثنت الوفود على المفوضـية لاستمرار دورها القوي وأعربت عن أسفها لتفاقم التشريد القسري بسبب تأثير جائحة كورونا. وأشـارت إلى أن البلدان النامية، التي تسـتضـيف أكثر من 85 في المائة من اللاجئين في العالم، تحتاج إلى دعم دولي أكبر. وشُجعت المفوضية على مساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة باللقاحات وعلى تحبيذ طلب المسـاعدة من شـركاء التنمية في هذا المسـعى. وجرى أيضـاً الإعراب عن القلق إزاء تدهور بيئة الحماية فيما يتعلق بالنسـاء والبنات، وحُثت المفوضـية وشـركاؤها على تعزيز التصـدّي للعنف الجنسـي والعنف الجنسـاني. وأُثني على المفوضـية لنهْجها الإقليمي بشـأن الحد من حالات انعدام الجنسـية، ورُحب بالجهود ذات الصلة التي تبذلها عدة بلدان.

23- وأعربت وفود كثيرة عن تعازيها في الأرواح التي فُقدت في الحريق الذي وقع مؤخراً في مخيم اللاجئين في كوكس بازار، ببنغلاديش. وأُشـيد بهذا البلد لاسـتمرار كرمه في اسـتضـافة لاجئي الروهينغيا، بينما أعربت الوفود عن التزامها بالمســـاعدة في تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضـــيفة بروح تقاســـم الأعباء والمسـؤوليات. وجرى الترحيب ببعثة الأمم المتحدة الأخيرة الموفَدة إلى باسـان شـار لتقييم الاحتياجات الإنسـانية والاحتياجات من الحماية. وحثَّت الوفود الدول على إنقاذ الروهينغيا الذين يقومون برحلات خطيرة بحراً وعلى نزولهم إلى البر، وأشارت إلى استمرار جهود المفوضية في الدعوة إلى هذا الأمر؛ وإلى أنه ينبغي عدم الانتقاص من حق الإنسـان الأسـاسـي في التماس اللجوء وحظر الإعادة القسـرية أثناء الجوائح. وأُعرب عن القلق إزاء الانقلاب العسكري في ميانمار، وإزاء الاستخدام المتصـاعد للعنف وتأثيره على الوضـع في ولاية راخين. وجرى التأكيد على الحاجة إلى وصـول المسـاعدات الإنسـانية دون عوائق. ورددت الوفود نداءات المفوضـية المطالبة بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. وجرى التأكيد على أهمية الجهود المبذولة بموجب مذكرة التفاهم الثلاثية بين ميانمار ومفوضـية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك دعم المجتمعات وتهيئة الأوضـــاع المواتية لعودة آمنة وطوعية وكريمة لما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا الذين تجري استضافتهم في بنغلاديش وبلدان أخرى في المنطقة.

24- وفيما يتعلق بالحالة الأفغانية، أُثني على جمهوريتي إيران الإسلامية وباكستان لكرمهما منذ أمد طويل في استضافة اللاجئين الأفغان. وجرى التأكيد على أهمية إيجاد حلول دائمة للمشرّدين الأفغان ودعم المجتمعات المضـيفة، بينما أُعرب عن الأسـف لعدم إحراز تقدم في هذا المجال. وفي هذا السـياق، نُظر إلى العنف المتزايد داخل أفغانسـتان وانعدام فرص كسـب العيْش على أنهما أمر مُقلق. واعتُبرت منصـة الدعم لاسـتراتيجية الحلول الخاصـة باللاجئين الأفغان (SSAR) وإنشاء الفريق الأساسي في هذا الصدد أمريْن إيجابييْن. وأيّدت الوفود كذلك نهْج تحديد المناطق ذات الأولوية للعودة وإعادة الإدماج، كما جرى الترحيب بالزيادة في عدد هذه المناطق. وفيما يتعلق بالعدد المتزايد للأشـخاص المشـرَّدين داخلياً في أفغانسـتان، تسـاءلت الوفود عن الكيفية التي تمت بها ترجمة سـياسـة المفوضـية بشـأن المشـرَّدين داخلياً لعام 2019 إلى تغييرات وعن الكيفية التي تدعم بها المفوضية الحكومة.

25- ورداً على الاهتمام الذي أُعرب عنه في خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا، أشار المدير إلى أن إطلاق هذه الخطة سـيجري قريباً، مع توجيه نداء بجمع مبلغ 900 مليون دولار. وأُبلغت اللجنة بأن وصـول المسـاعدات الإنسـانية في ولاية راخين لا يزال دون عوائق. وواصـلت المفوضـية العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب مذكرة التفاهم الثلاثية، ولا يزال العمل مع المجتمعات المحلية مهماً لتيســـير العودة الطوعية عندما تسـمح الأوضـاع بذلك. وأعرب عن أمله في زيادة الجهود الإقليمية الرامية إلى دعم سـبل العيْش والتعليم والصـحة، بما يتماشـى مع توصـيات اللجنة الاسـتشـارية المعنية بولاية راخين. وفيما يتعلق بالإنزال إلى البر،

قال إن المفوضية تدعم الحاجة إلى إطار تعاوني إقليمي وأنها ستواصل الدعوة إلى ذلك مع الشركاء، إلى جانب عملها مع البلدان من أجل تلبية احتياجات الحماية.

26- وفيما يتعلق بالوضع الأفغاني، شكر المدير أعضاء الفريق الأساسي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان ورئيس الفريق على جهودهم. وقال إنه بينما يدرك القلق بشأن الوضع غير المستقر، أشار إلى أهمية عملية السلام المعقدة والاستثمار في الأوضاع المفضية إلى العودة. وأعرب المدير عن امتنانه للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي ولحكومة أفغانستان على جهودهما الاستباقية الرامية إلى زيادة الأخذ بنهْج تحديد المناطق ذات الأولوية للعودة وإعادة الإدماج، وخاصة فيما يتعلق بسبل العيْش والصحة والوصول إلى التعليم. وأشار إلى أن استجابة المفوضية في إطار سياستها المتعلقة بالمشردين داخلياً قد تضمنت بناء قدرات الشركاء الوطنيين، وتوسيع نطاق المساعدة عن طريق المساعدات النقدية، وتصنيف البيانات لأغراض الاستجابة القائمة على الأدلة.

'4'- أوروبا

27- قدمت مديرة المكتب الإقليمي لأوروبا تحديثاً بشأن التطورات في المنطقة، مشيرةً إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أثّرت على كل جانب من جوانب أعمال المفوضية. وسلَّطت الضوء على عدد من التطورات الإيجابية، وخاصة جهود الدول الرامية إلى ضمان إدراج الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ضمن استجابتها الوطنية وخطط التلقيح الوطنية، فضلاً عن الجهود المبتكرة في كثير من الأحيان الرامية إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى إقليمها وعلى اللجوء، على الرغم من حالة الطوارئ الصحية العامة وتدابير احتواء الجائحة. ويمكن لكثير من هذه الوسائل المبتكَرة أن تفيد في الإصلاح المستقبلي لنُظم اللجوء في أوروبا. وأشارت المديرة إلى أن المفوضية قد عززت استجابتها العملياتية، بما في ذلك تقديم منح نقدية معززة في 12 دولة أوروبية لمساعدة 000 79 شخص من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. كما سلَّطت الضوء على العديد من المجالات التي استمرت فيها التحديات، وهي استمرار حدوث حالات من الإعادة القسرية في البر والبحر، وعدم كفاية ترتيبات الاستقبال في أنحاء كثيرة من أوروبا، وفجوات في الخدمات المقدَّمة من أجل الأطفال غير المصحوبين بذويهم ومن أجل الناجين من العنف الجنساني، والحاجة إلى استئناف وزيادة إعادة توطين اللاجئين والمسارات التكميلية.

28- وأثنت اللجنة على المفوضية لسرعة تكييف استجابتها لمتطلبات جائحة كوفيد-19 وللدعوة إلى إدراج الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ضمن الاستجابات الصحية الوطنية. وأُعرب عن التأييد للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية الناشئة عن التشريد القسري، وأعربت الوفود عن التزامها بتقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي. كما أيدت الوفود الميثاق الجديد المقترح المتعلق بالهجرة واللجوء والذي يمثل طريقة مهمة للمضي قدماً في اتباع نهْج شامل. وبينما أعربت الوفود عن تقديرها لجهود المفوضية، فإنها أكّدت على الحاجة إلى ضمان إمكانية الوصول إلى اللجوء، وتحسين أوضاع الاستقبال والتصدي للتحديات المتمثلة في زيادة أعداد حالات الوصول في إطار الهجرة المختلَطة. ولا تزال الاستجابة الجماعية ذات أهمية قصوى في هذا الصدد.

29- ورحبت الوفود بعمل المفوضية مع الفئات الضعيفة من السكان في اليونان وأثنت على المفوضية والدول المعنية لما تبذله من جهود لإعادة التوطين. كما جرى الإعراب عن التقدير لدعم المفوضية للأشخاص الضعفاء الحال في عدد من العمليات منذ بداية الجائحة، وخاصة فيما يتعلق بتيسير فتح ممرات إنسانية يسّرت الوصول إلى الخدمات الأساسية وإلى معاشات تقاعدية. وشكّلت الوفيات في البحر والطفرة في أعداد الوافدين الجدد إلى جزر الكناري (إسبانيا) أمراً مقلقاً، وقد وُجّهت نداءات لاتخاذ تدابير لمنع مثل هذه المآسي في

المستقبل. وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى استجابة جماعية للوضع في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط.

30- وأشارت وفود عديدة إلى أهمية استئناف عملية إعادة التوطين بعد التعليق المؤقت لها نتيجةً للجائحة، ورُحب بالجهود ذات الصلة التي تبذلها المفوضية والدول. ودُعيت المفوضية إلى إعطاء الأولوية لمعالجة المستوى المرتفع لانعدام الجنسية في أوروبا، بينما تعهدت الوفود بتقديم دعمها في هذا المسعى.

31- وشكرت المديرة الوفود على دعمها. وفيما يتعلق بدول الخط الأمامي والشواغل المتعلقة بالحصول على اللجوء، قالت إنها تتفق مع النداءات التي تدعو إلى اتباع نهُج متكامل من شأنه الحفاظ على الحق في طلب اللجوء، ومكافحة الاتجار بالبشر، وإدارة الحدود بطريقة تراعي الحماية، وضمان عدم الإعادة القسرية. وفي حالة حدوث عمليات إعادة قسرية، فإنها تعوّل على الدول المعنية للرد والتحقيق. وأكّدت المديرة على الحاجة إلى ضمان العودة بكفاءة أكبر لملتمسي اللجوء المرفوضين، الأمر الذي يتطلب شراكة مستمرة مع بلدانهم الأصلية (بلدان المنشأ). وفيما يتعلق بالميثاق المتعلق بالهجرة واللجوء، رحبت بالتركيز على البعد الخارجي للسياسات ولكنها حثَّت الدول على العمل في الوقت نفسه على البعد الداخلي. وفيما يتعلق بالجائحة، أشارت المديرة إلى أنه بينما اتخذ كثير من الدول الأوروبية تدابير تقييدية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على اللجوء، رفع الكثير منها هذه التدابير منذ ذلك الحين. وشكرت الدول التي حافظت على إمكانية الوصول إلى أراضيها والاستفادة من اللجوء والتي أدرجت الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ضمن جهودها الوطنية لمكافحة الجائحة. وسلّمت المديرة بالشواغل المتعلقة بتأثير كوفيد-19على العنف الجنسي والعنف الجنساني، مشيرة إلى أن ذلك قد شكّل أحد الاعتبارات الرئيسية في استجابة المفوضية ولكن يوجد المزيد مما ينبغي عمله.

'5'- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

32- قدم مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديثاً بشأن المنطقة، واصفاً التحديات المشتَّة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وجهود المفوضية الرامية إلى دعم الحكومات المضيفة في ضمان استمرار حماية ومساعدة الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وأعرب عن تقديره للبلدان المضيفة في المنطقة لإدراجها الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في خططها الوطنية للتصدّي لجائحة كوفيد-19، ومؤخراً في حملات التلقيح بها.

33- وأثنت الوفود على المفوضية لقيامها بالتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين وغيرهم من السكان المشردين، وخاصة عن طريق زيادة المساعدة النقدية، وبتكييف عملياتها بسرعة بغية مواصلة تقديم الحماية والمساعدة إلى الأشخاص الذين تُعنى بهم، على الرغم من الظروف العصيبة. وأكدت الوفود على كيف أثرت جائحة كوفيد-19بشدة على الاقتصادات الوطنية للبلدان المضيفة وتسبب في إجهاد الموارد، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية والفقر بالنسبة إلى كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء. ومع ذلك، استمرت البلدان المضيفة في إدراج اللاجئين ضمن خطط الاستجابة الوطنية لدواعي جائحة كوفيد-19، وفي تزويدهم بالمساعدة الاجتماعية لتخفيف الضائقة الاقتصادية وفي ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وظل الدعم الدولي غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين وغيرهم من السكان المشردين، وكذلك المجتمعات المحلية المضيفة، وأكّدت الوفود على الحاجة إلى تنفيذ مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو عاجل ومنصف وفعال.

34- وجرى الإعراب عن شواغل بشأن تأثير إغلاق المخيمات على المشرَّدين داخلياً في العراق وقيل إنه يتعين أن تكون الوضاع المطلوبة متوافرة، بما يتماشى مع إطار العودة المبدئي، لضمان عودة آمنة وكريمة ومستدامة. وحُثت المفوضية على مواصلة العمل مع الحكومة العراقية ومع الجهات الفاعلة الإنمائية لمساعدة الأشخاص المشرَّدين داخلياً والعائدين من التشريد الداخلي، ولتنفيذ حلول دائمة لهم. وأعربت الوفود عن جزعها

إزاء ازدياد سوء الوضع الإنساني داخل الجمهورية العربية السورية، فسلَّطت الضوء على الحاجة إلى ضمان وصول للعاملين في المجال الإنساني وصولاً آمناً ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين وإلى مواصلة التدخلات الإنسانية عبر الحدود. وحُثت المفوضية على الدعوة إلى تمديد وتوسيع نطاق ترخيص مجلس الأمن بالعمليات الإنسانية عبر الحدود. كما جرى التأكيد على الحاجة إلى التركيز على بناء القدرة على مواجهة الأزمات وتعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والحلول الأطول أجلاً، مع الحفاظ على مركزية الحماية. وأكّد عدد من الوفود على أن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية ليست مواتية بعد للعودة الآمنة والطوعية والكريمة، وحثوا المفوضية على تزويد اللاجئين والمشردين داخلياً السوريين بمعلومات عن الأوضاع في مناطق العودة لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة.

35- وجرى الإعراب عن القلق إزاء تصاعد أعمال القتال في محافظة مأرب في شمالي اليمن، ما تسبّب في مزيد من التشرّد وفاقم الحالة الإنسانية. وأدانت الوفود عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية ودعت أطراف الصراع إلى ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وإلى إزالة جميع العقبات التي تعترض إيصال المساعدات المنقِذة للحياة، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئهما. وحُثت المفوضية على مواصلة التنسيق الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة وعلى الحفاظ على جهودها، إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك.

36- وأكّدت الوفود على الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تحديد الحلول الدائمة وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق توسيع أماكن إعادة التوطين ومتابعة المبادرات الشاملة لعدة قطاعات والرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشرُّد في بلدان المنشأ (البلدان الأصلية). ولوحظ أن التدهور البيئي وندرة المياه وآثار تغير المناخ هي أمور تؤدّي دوراً متزايد الأهمية في التسبب في التشرّد. ولذلك، رُئي أنه لا بد أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لمعالجة هذه القضايا بغية الحد من حدوث المزيد من مخاطر التشرُّد.

37- وسُلط الضوء على الحالة التي طال أمدها في مخيمات اللاجئين الصحراويين بالقرب من تندوف بالجزائر وعلى الحاجة إلى تحقيق حلول دائمة. ودعا أحد الوفود المفوضية إلى مضاعفة جهودها لتلبية الاحتياجات الحقيقية للاجئين الصحراويين، مشيراً إلى الزيادة في أعدادهم. وبينما أعاد هذا الوفد تأكيد سلامة هذه العملية، فإنه ذكَّر بأن التسجيل جزء لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة للسلام في الصحراء الغربية. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء تحويل مسار المعونة وجدد دعوته بأن تبدأ المفوضية في تسجيل هؤلاء السكان، تمشياً مع ولايتها ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأشار إلى أن التسجيل، وهو أداة حماية رئيسية، يحسِّن نزاهة العملية عن طريق منع ومكافحة الاحتيال والجريمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.

38- وشكر المدير البلدان المضيفة والمانحين على استمرار كرمهم ودعمهم للاجئين ولعمليات المفوضية في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن، ناشد الدول دعم المفوضية في الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وقال إن المفوضية افتتحت مكتباً في مأرب على أمل أن يتحسن الوصول إلى السكان المحتاجين مع الوجود الأقوى للمفوضية في المنطقة. وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، طمأن اللجنة على أن المفوضية ستواصل الدعوة إلى تجديد الترخيص بالعمليات الإنسانية عبر الحدود عن طريق القنوات المختلفة. وفضلاً عن ذلك، أشار إلى أن موقف المفوضية بشأن عمليات العودة لم يتغير بالنظر إلى أن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية لم تتحسن. كما تحدَّث عن "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات"، التي تضمنت مكوناً بشأن احتياجات الأفراد الضعفاء الحال في المجتمع المحلي المضيف بغية عدم التمييز في تقديم المساعدة. ووروداً على الشواغل المتعلقة بحجم العمل المتأخر في التسجيل في مصر، أشار المدير إلى أن تدابير الصحة العامة المتصلة بجائحة كوفيد-19 قد أثرت

على هذه العملية، ولكن المفوضية ستستأنف أنشطتها المتعلقة بالتسجيل على سبيل الأولوية بمجرد أن تسمح الأوضاع بذلك.

باء- البرامج العالمية، والإدماج، والقدرة على مواجهة الأزمات

39- عرض مدير الشعبة المعنية بالمرونة والحلول تقريراً محدَّثاً عن البرامج العالمية والإدماج والمرونة (القدرة على مواجهة الأزمات) (الوثيقة EC/72/SC/CRP.3). وأطلع اللجنة على الكيفية التي كيَّفت بها المفوضية برامجها العالمية لمواجهة التحديات التي تمثّلها جائحة كوفيد-19. وسلَّط الضوء على جهود المفوضية الرامية إلى ضمان عدم تخلف اللاجئين عن الركب في تقدم أي بلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى أعمال المفوضية لتوسيع نطاق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإنمائية ومع مصارف التنمية المتعددة الأطراف بغية إدراج النازحين قسراً ضمن استجاباتها.

40- وأثنت اللجنة على المفوضية لاستمرارها في تنفيذ البرامج الحيوية والبرامج المنقِذة للحياة أثناء جائحة كوفيد-19. ذلك أن المفوضية، بتحديد أولويات الأنشطة في عام 2020، قد تمكّنت من التخفيف بنجاح من بعض الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية الأولية لجائحة كوفيد-19. بيد أن الآثار الثانوية الطويلة الأجل للجائحة على اللاجئين والبلدان المضيفة لم تتضح بعد. وأُشيد بسعي المفوضية إلى ضمان إدراج اللاجئين في النظم الصحية وبرامج التلقيح الوطنية، وكذلك بالتأكيد على دمج الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي في برامجها. وأعربت الوفود عن اهتمامها بتلقي تحليل للدروس المستفادة من الجائحة، بما في ذلك رؤى بشأن كيفية الاستفادة من بعض المبتكرات التي قد تتيح درجة أكبر من الكفاءة ومن المقترحات الرامية إلى استحداث أدوات إضافية. وأحد الأمثلة على ذلك هو التنفيذ السريع للتحويلات النقدية الرامية إلى دعم المشردين داخلياً واللاجئين، مع أخذ عوامل العمر ونوع الجنس والتنوع في الاعتبار. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء التأثير السلبي للعقوبات على إمكانية حصول اللاجئين على الغذاء والتعليم والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، وكذلك على قدرة البلدان المضيفة المتأثّرة على تلبية احتياجاتها كما يجب.

41- كما أن مرفق "كوفاكس" للقاحات (COVAX) وترتيب "تخفيف الصدمة للأغراض الإنسانية"، الذي بدأه كل من الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة (CEPI)، وتحالف غافي (Gavi) للقاحات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، قد تلقّيا دعماً قوياً. وسلَّطت اللجنة الضوء على الحاجة إلى ضمان توفير الوصول العادل للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، مع التأكيد على أنه ينبغي عدم الانتقاص مع ذلك من الاهتمام بالبرامج الصحية الأخرى ومن الموارد المخصصة لها.

42- ورحبت اللجنة بالجهود الرامية إلى إدماج المشردين قسراً ضمن خطط الإغاثة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الحكومية، وشجَّعت اللجنة المفوضية على مواصلة العمل مع الكيانات الإنمائية بغية تعزيز الإدماج. وسلَّطت عدة وفود الضوء على أهمية العمل المضطلع به بالفعل مع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك شراكة منظمة العمل الدولية المعنية بتحسين الآفاق للأشخاص المشردين قسراً وللمجتمعات المحلية المضيفة (PROSPECTS). وأُعرب عن التقدير للعلاقة التي أقامتها المفوضية مع البنك الدولي، وخاصة فيما يتعلق بجمع البيانات. ورُحب بالجهود المبذولة لتنفيذ برامج إبداعية للاستفادة من مهارات اللاجئين ومواهبهم. وشجعت الوفود المفوضية على مواصلة تعزيز أنشطة كسب العيْش، على أن يُؤخذ في الحسبان التأثير الاقتصادي لذلك على المجتمعات والبلدان المضيفة، بما يتماشى مع مبادئ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفضلاً عن ذلك، سُلّط الضوء على وضع مخطط للعمل المشترك لصالح الأطفال اللاجئين بالاشتراك مع منظمة اليونيسف باعتبار ذلك خطوة إيجابية.

43- وهُنّئت المفوضية على التزامها بالعمل المناخي، بما في ذلك مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع المنصة المعنية بالتشرُّد الناتج عن الكوارث. وقالت الوفود إنها تتطلع قُدماً إلى تلقي التقرير المتعلق بالعمل المناخي الاستراتيجي.

44- وأكّد المدير أن اللامركزية قد مكّنت المفوضية من أن تباشر بسرعة استجابة عملياتية إزاء التحديات التي جاءت بها الجائحة. ومع ذلك، عانت المفوضية من قيود الحصول على الإمدادات ومن اكتظاظ المخيمات ومن عدم قدرتها هي على الحصول على بيانات كافية عن انتشار الفيروس. وأكد أن المنظمة لديها الآن إمدادات مخزَّنة من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية. ووافق المدير على ما رآه كثير من الوفود من أن التأثير الاجتماعي - الاقتصادي سيؤثر على جهود الإدماج وأكّد على أهمية العمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وطمأن اللجنة على أن المفوضية لا تزال تعمل مع مركز جنيف العالمي للتعليم في حالات الطوارئ، والذي جاء نتيجة لتعهد التُزم به في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 مفاده إحداث فرق في تعليم الأطفال والشباب المتأثّرين بالأزمات والمشردين.

رابعاً- الإدارة، والرقابة المالية، والمراقبة الإدارية، والموارد البشرية

45- عرض المفتش العام تحديثاً عن أعمال مكتبه، الذي واصل الاسترشاد بسياسة المفوضية بشأن الرقابة المستقلة. وأطلع اللجنة على مجالات التركيز الثلاثة، وهي: تنسيق نظام الرقابة المستقل للمفوضية (الذي يشمل كيانات داخلية وخارجية)؛ والتنفيذ المباشر للرقابة؛ والتحقيقات المضطلَع بها كرد فعل لسوء السلوك. كما حدد المفتش العام رؤيته الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، بما في ذلك جهود الإصلاح الجارية.

46- وأُثني على أعمال مكتب المفتش العام خلال العام الماضي، وخاصة قدرته على التكيف وضمان استمرار أعمال الرقابة الحيوية على الرغم من التحديات التي طرحتها الجائحة. وأُثني على المفوضية لقيامها على وجه السرعة بتحديد ومعالجة للمخاطر الجديدة التي جاء بها هذا الوضع.

47- وأعربت اللجنة عن دعمها لمهمّة الرقابة الاستراتيجية، وخاصة التحليل التجميعي لنتائج الرقابة وتقاسم تلك المعلومات مع الإدارة. فالاستجابة القوية من جانب الإدارة لا بد منها للصحة العامة للمنظمة وفعاليتها. وفيما يتعلق بالتحقيقات، أُعرب عن التقدير للنهْج الذي يركز على الضحايا والذي يجري تطبيقه في سياق سوء السلوك الجنسي والتقدير كذلك لحزمة التدريب للشركاء بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتي سيجري تطبيقها قريباً. وبالنظر إلى أن نحو 80 في المائة من الادعاءات المتعلقة بضحايا جرى التعرف عليهم أو يمكن التعرف عليهم تنطوي على تورط موظفين تابعين لشركاء تنفيذيين، فإن هذا مجال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

48- وسلَّط العديد من الوفود الضوء على أهمية حصول مكتب المفتش العام على الموارد الكافية، وخاصة في ضوء المستوى المستمر للشكاوى المتنبَّأ به لعام 2021. فهذا من شأنه أن يضمن المتابعة بشكل مناسب هي والتقييم. وأُشير إلى الأهمية البالغة لمعالجة مواطن الضعف والثغرات، ورُحب بالزيادة في التقارير المتعلقة بالآثار الإدارية. فالمساءلة محورية. وفيما يتعلق بالإصلاح، أعربت الوفود عن تطلعها إلى معرفة المزيد عن تطوير دور الرقابة في المكاتب الإقليمية. وجرى الترحيب بجهود المفوضية الرامية إلى تعزيز وجودها في الميدان، وكذلك تركيزها على رقمنة الأدوات التي تساعد على تعزيز نظام الرقابة العام للمفوضية.

49- وأعرب المفتش العام عن تقديره للدعم الذي أبدته اللجنة ولمشاركتها. وفيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بـ "كوفيد-19"، أشار إلى وجود مجموعة من المخاطر المتصلة بالإمداد والتنفيذ، ولكن الإدارة تعاملت معها

بشـكل جيد. وفيما يتعلق بتقارير الآثار الإدارية، قال إنه يمكن اعتبار الزيادة إيجابية. ويوجد كثير من الدروس التي ينبغي تعلمها، مع التركيز على الوقاية في الأجل الطويل. ورداً على سؤال يتعلق بتنسيق أعمال التحقيقات، قال المفتش العام إن المفوضـية تواصـل العمل على مسـتوى منظومة الأمم المتحدة الأوسـع نطاقاً وإنها تبحث حالياً التحديات المشـتركة مع منظمة اليونيسـيف وبرنامج الأغذية العالمي. ويعمل مكتب المفتش العام بشـكل وثيق مع المكاتب الإقليمية بشـأن الكيفية التي تعمل بها مهمة الرقابة في سـياق لامركزي وكيف تتلاءم جميع أجزاء هذه المهمّة بعضـها مع بعض. وفيما يخص الموارد، أشـار إلى أنه على الرغم من التخفيضـات في الميزانية، يركّز مكتبه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ويعمل على تقليل الطلب عن طريق منع حدوث المشاكل المتكررة الحدوث.

50- وأكدت نائبة المفوض السامي التزام الإدارة المستمر بالعمل في شراكة مع مكتب المفتش العام. وفيما يتعلق بمسـألة الميزانية، أشـارت إلى أن مهمّة مكتب المفتش العام مغطاة بالكامل بتمويل غير مخصـص وشـددت على أهمية هذا النوع من الدعم. وأثنت على تركيز مكتب المفتش العام على تحقيق الكفاءة وأشـارت إلى اسـتعداد الإدارة للنظر في الاحتياجات الإضـافية حسـبما يلزم. ورداً من المديرة على النداء الموجَّه إلى المفوضية بأن تظل نشطة في التصدّي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي ومنعها جميعاً، فإنها طمأنت اللجنة على أن المفوض السـامي لا يزال رائداً بشـأن هذه المسـألة وأن التزام المفوضية لا يزال قوياً.

خامساً- السياسة البرنامجية/سياسة الحماية

51- عرضـت مديرة شـعبة التخطيط الاسـتراتيجي والنتائج برنامج المفوضـية الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لعام 2022 (الوثيقة EC/72/SC/CRP.4). وهذا يتعلق بجزءٍ صـغير من إجمالي اعتمادات الجمعية العامة للميزانية العادية للأمم المتحدة يُقصـد به تمويل نسـبة من التكاليف الإدارية والتنظيمية للمفوضـية. وأشـارت إلى أن المحتوى سـيخضـع لمزيد من الاسـتعراض من جانب لجنة البرنامج والتنسـيق التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية، وأن الجوانب البرنامجية سيجري تناولها بمزيد من التفصيل في الميزانية السنوية للمفوضية لعام 2022.

52- ورحبت اللجنة ببرنامج المفوضـية الوارد في الميزانية البرنامجية المقترَحة من الأمين العام لعام 2022، وخاصـة الجهود المبذولة لإدراج الأنشـطة المتصـلة بتنفيذ الاتفاق العالمي بشـأن اللاجئين. ونظراً إلى أن البرنامج واسع النطاق، فسيجري الترحيب بمزيد من المعلومات عن تحديد الأولويات.

53- وجرى التأكيد على تأثير التشـرُّد على البلدان النامية، والذي تفاقم بسـبب الجائحة. ومع ذلك، لا تزال توجد فجوات تمويلية مستمرة، ولم تحقق أي من خطط الاستجابة المشتركة أهدافها التمويلية. وسلِّط الضوء على عدم الاهتمام بالحلول الدائمة، وخاصـة العودة الطوعية إلى الوطن، وحُثت المفوضـية على ضـمان أن تنعكس في برنامج العمل بشكل جيد الأنشطة المشمولة بتكليف. وينبغي أيضـاً التأكيد على تحقيق تقاسم أكثر إنصـافاً للأعباء والمسؤوليات بروح التضامن والتعاون الدوليين إلى أن يجري تحقيق حلول دائمة.

54- ورداً على سؤال بشأن النصيب المخصَّص للمفوضية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، أوضـحت المديرة أن هذا يبلغ زهاء 1,3 في المائة تقريباً. وهذا يمثل أقل من 1 في المائة من مجموع التمويل الذي تلقته المفوضـية من جميع المصـادر. وأحاطت المديرة علماً بالتعليقات التي أُبدِيت بشـأن تأثير التشـرُّد على البلدان النامية وعلى الحلول الدائمة. وفيما يتعلق بتحديد الأولويات، أوضـحت المديرة أن الميزانية التفصـيلية للمفوضـية لعام 2022 يجري إعدادها وأنه سيجري قريباً توفير مزيد من المعلومات.

55- واعتُمد المقرر الوارد في المرفق الأول.

سادساً- الحماية الدولية

ألف- الحماية الدولية والحلول الدائمة في سياق حالة طوارئ صحية عامة

56- عرض رئيس قسم سياسة الحماية والمشورة القانونية في شعبة الحماية الدولية تحديثاً بشأن الحماية الدولية والحلول الدائمة في سياق حالة طوارئ صحية عامة (ورقة غرفة الاجتماعات EC/72/SC/CRP.5)، مسلِّطاً الضوء على التحديات الرئيسية وطرق معالجتها. ومن المأمول أن تساعد ورقة غرفة الاجتماعات هذه الدول الأعضاء في المناقشات القادمة بخصوص استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن هذا الموضوع.

57- وأثنت الوفود على التزام المفوضية بـ "البقاء والإنجاز" أثناء جائحة كوفيد-19، والنُهُج المبتكرة التي اتُبعت للاضطلاع بولايتها، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد صفة اللاجئ. ولقيت دعوة المفوضية لإدراج الأشخاص الذين تُعنى بهم في الاستجابات الوطنية للجائحة، بما في ذلك برامج التلقيح، صدى واسع النطاق. ودعت الوفود إلى دعم برنامج "كوفاكس" للقاحات وإمكانية الحصول على اللقاحات بشكل مَنصف. وجرى تسليط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في حملات التلقيح الشامل - بما في ذلك المساعدة في إدارة سلسلة التوريد، ونشر اللقاحات، وتيسير الوصول إلى المجتمعات المحلية والفئات المهمشة، وتعبئة المجتمع ومعالجة المعلومات الخاطئة. وشُجعت المفوضية أيضاً على زيادة عملها مع الدول من أجل إدراج الأشخاص المشردين داخلياً في خطط العمل الوطنية المتصلة بجائحة "كوفيد-19".

58- وسلَّطت الوفود الضوء على اشتداد التحديات القائمة التي يواجهها الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية أثناء الجائحة، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان، والعنف الجنساني، وزيادة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، والتأثير العميق لإغلاق المدارس على الحق في التعليم. وحُثت المفوضية على مواصلة إعطاء الأولوية لهذه المجالات، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في جميع عملياتها. ودعت الوفود إلى إقامة شراكات شاملة مع بلدان المنشأ والعبور في مجال معالجة العواقب الاجتماعية-الاقتصادية للجائحة وأكّدت على الحاجة إلى التنمية الطويلة الأجل وإلى المساعدات الإنسانية في البلدان المضيفة. وجرى تشجيع المفوضية على إيلاء مزيد من الاهتمام لتأثير جائحة كوفيد-19 على الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي وعلى الاستثمار في برامج لدعم المجتمعات. وحُثت المفوضية والدول كلاهما على دعم برامج المساعدة النقدية وكسب العيْش لتمكين الأسر من التعافي من آثار فقدان الدخل. وأعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى التعاون الدولي للتصدي لآثار الجائحة، بما في ذلك آثارها على الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وعلى المجتمعات المضيفة.

59- وأبدت عدة وفود تعليقات مفادها أن ورقة غرفة الاجتماعات توفر أساساً جيداً للمناقشات بشأن استنتاجات اللجنة التنفيذية لعام 2021. وأوضحت الوفود استعدادها للدخول في مفاوضات، معربةً عن أملها في أن تتيح الاستنتاجات التوجيه اللازم في كثير من المجالات المذكورة أعلاه.. وأوضحت أن الاستنتاجات قد جاءت في الوقت المناسب وأنها يمكن أن تساعد المفوضية والدول على تعزيز الاستجابات الجارية وعلى الاستعداد للجوائح المستقبلية.

60- وشجّعت مديرة إدارة الحماية الدولية جميع الوفود على المشاركة في المشاورات القادمة بشأن استنتاجات اللجنة التنفيذية. وأكدت المديرة الصلة المباشرة بين الحماية الدولية والحلول الدائمة، مشيرةً إلى أن الأولى ترمي إلى تحقيق الثانية. وسلّمت بالشواغل المعرَب عنها بشأن تباطؤ إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الوطن في ظل جائحة كوفيد-19 بسبب قيود التنقل، بينما لاحظت أن العوامل الأخرى التي تؤثر على التقدم في هذه المجالات قد ظهرت قبل الجائحة. وأضافت المديرة أن الزيادة في العنف الجنساني نتيجة للجائحة هي مصدر قلق رئيسي للمفوضية، وذكرت عدداً من المبادرات الرامية إلى بحث هذه المسألة عن كثب. وفيما يتعلق

بحماية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، أشارت المديرة إلى مجموعة واسعة من الاستجابات، بما في ذلك إشراك الأشخاص المعنيين أنفسهم في الأمر. وفيما يتعلق بموضوع معالجة الصحة العقلية والدعم النفسي، أعربت عن أملها في أن تنتقل هذه الرسالة إلى صلب استنتاجات اللجنة التنفيذية بدعم من الدول.

باء- تحديث شفوي بشأن حوار المفوض السامي بخصوص تحديات الحماية

61- عرضت المفوضة السامية المساعدة (لشؤون الحماية) النتائج والتوصيات الرئيسية لحوار المفوض السامي لعام 2020 بشأن تحديات الحماية، والذي ركز على آثار جائحة كوفيد-19 على حماية المشرَّدين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة وعلى قدرتهم على الصمود. وأشارت إلى أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين قد برهن على قيمته وأهميته في سياق جائحة كوفيد-19 وأن تقاسم الأعباء والمسؤوليات يشكل أحد المبادئ الأساسية التي ستظل توجّه الاستجابات لحالات الطوارئ العالمية في المستقبل. وقالت إن المفوضية تأمل في أن يكون من شأن النتائج والتوصيات التي انبثقت عن الحوار أن تساعد في تشكيل استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن هذا الموضوع وفي توجيه المناقشات في اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2021.

62- وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود المفوضية بخصوص إجراء الحوار على الرغم من الظروف العصيبة بسبب جائحة كوفيد-19، ورحبت بمستوى المشاركة غير المسبوق. وأُثني على المفوضية لإدراجها أصوات اللاجئين في الدورات المختلفة، وشُجعت المفوضية على ضمان استمرار مشاركتهم في المناقشات العالمية. وأكّدت الوفود على أن المشهد الدولي لحماية اللاجئين قد تغير نتيجة لجائحة كوفيد-19 وعلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستفيد من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي ظهرت في هذا الصدد بغية تحسين الاستجابة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، ينبغي أن تدخل نتائج الحوار في تشكيل استنتاجات اللجنة التنفيذية، وخاصة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا والطرائق المستخدَمة عن بعد في إصدار الوثائق ومعالجة طلبات اللجوء أثناء حالة طوارئ صحية عامة. وفضلاً عن ذلك، نُظر إلى اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى على أنه فرصة مهمة لتقييم التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وجرى تشجيع المفوضية على أن تنشر بحلول أيلول/سبتمبر 2021 تقييمها للتقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف هذا الاتفاق. فهذا من شأنه أن يساعد في إشراك الجهات المختلفة صاحبة المصلحة في هذه العملية.

63- وأكدت المفوضة السامية المساعدة (لشؤون الحماية) أن جائحة كوفيد-19 قد دفعت بأهمية التضامن الدولي إلى الصدارة بدرجة أكبر. وأوضحت أن المفوضية تنظر في الدروس المستفادة من الجائحة وفي طرق تعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات في أجواء بيئة الحماية المتغيرة. وطمأنت اللجنة على أن المفوضية ستواصل التفاعل مع اللاجئين وإشراكهم في المناقشات والعمليات. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على أهمية استنتاجات اللجنة التنفيذية، مشيرة إلى أنها ستساعد على تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين إزاء حالات الطوارئ الصحية العالمية في المستقبل.

سابعاً- التنسيق

64- قدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية تحديثاً بشأن الشراكات الاستراتيجية والتنسيق (ورقة غرفة الاجتماعات EC/72/SC/CRP.6)، بما في ذلك نظرة عامة على الكيفية التي أسفرت بها استجابة المفوضية لجائحة كوفيد-19 عن إقامة شراكات جديدة ومعزَّزة. كما تطرقت إلى مشاركة المفوضية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

65- ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزته المفوضية في إقامة شراكات استراتيجية جديدة وفي تعزيز الشراكات القائمة، تمشياً مع نهْج أصحاب المصلحة المتعددين الذي جرى التأكيد عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وجرى التأكيد على الشراكات في سياق جائحة كوفيد-19 وعلى أهمية المساواة فيما يتعلق باللقاحات. وأُشير إلى أن الاستجابة الجماعية حاسمة الأهمية في مواجهة التحديات الإضافية، وشُجعت المفوضية على الحفاظ على التعاون الوثيق مع الدول. وأُثني على تعاون المفوضية مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والسلام، وكذلك على عملها بشأن تنويع الشراكات مع المزيد من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية بما يتماشى مع الالتزامات المتعلقة بـ "الصفقة الكبرى". وشُجعت المفوضية على تحسين جودة الشراكات وعلى تعزيز قدرة المغيثين على الصعيدين المحلي والوطني. ورُحب على نطاق واسع بتعاون المفوضية مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية للاجئين، وأُعرب عن الاهتمام بشراكات المفوضية مع مصارف التنمية الإقليمية. وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل المفوضية بشأن تبسيط متطلبات تقديم التقارير مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وجرت الإشادة ببرنامج مركز التميز ومحور الاستهداف، وهو البرنامج المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي وذلك لهدفه المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية على نحو أكثر استدامة، مع العمل في الوقت نفسه على بناء الاعتماد على الذات لدى الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. واعتُبر الالتزام بنظام نقدي مشترك أمراً بالغ الأهمية، وحُثت المفوضية على التعجيل بهذا العمل مع الشركاء.

66- وفيما يتعلق بالتنسيق، أُثنِي على دور المفوضية كعضو رئيسي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعلى الدور الكبير الذي تؤديه في تفعيل بروتوكولات التوسّع الخاصة بهذه اللجنة على نطاق المنظومة استجابةً لدواعي الجائحة، وأُثني عليها لوضع خطة الاستجابة الإنسانية العالمية. وفيما يتعلق بالتشرُّد الداخلي، أيدت الوفود جهود المفوضية لتعزيز قيادتها لمجموعات الحماية وتوفير المأوى وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، وشُجعت على بذل المزيد من الجهود مع الجهات الفاعلة الإنمائية بغية تلبية الاحتياجات. ويُؤمل أن يقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالمشردين داخلياً توصيات ملموسة للنهوض بهذه الجهود. ورُحب أيضاً بعمل المفوضية مع المنظمات التي يقودها اللاجئون.

67- وبينما أُعرب عن التقدير لالتزام المفوضية بخطة عمل جديدة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولاعتماد نهْج يركز على الضحايا، لوحظ أنه يلزم القيام بمزيد من العمل على نطاق منظومة العمل الإنساني، بما في ذلك دعم الناجين. وشددت الوفود على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات باعتبار ذلك عنصراً غير قابل للتفاوض من عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط منذ بداية أي حالة طوارئ إنسانية.

68- وشكرت المديرة اللجنة على دعمها. وأكدت أن انعدام الجنسية يحتل مكانة عالية في جدول أعمال المفوضية وسلَّطت الضوء على الشراكات التي تركز على معالجة مسائل تسجيل المواليد والهوية القانونية والتمييز. ورداً على استفسار عن الصلة الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في السياقات الهشة، أشارت المديرة إلى أن المفوضية قدمت خارطة طريق بشأن الكيفية التي يمكن أن تُسهم بها على أفضل وجه في تنفيذ توصيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتمية في الميدان الاقتصادي. وسلّمت بالحاجة إلى أن تواصل المفوضية تحسين وتعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية، وأكدت من جديد التزام المفوضية في هذا الصدد.

ثامناً- تحديث بشأن الميزانيات والتمويل (2020 و2021)

69- قدمت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج ومديرة شعبة العلاقات الخارجية تحديثاً بشأن الميزانيات والتمويل للفترة 2020-2021 (ورقة غرفة الاجتماعات EC/72/SC/CRP.7). وأشارت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج إلى أن الميزانية النهائية لعام 2020 قد بلغت 9,1 مليارات دولار، وأنها شملت ميزانيتين تكميليتين، لحالات جائحة كوفيد-19 وللحالة في منطقة الساحل على التوالي. وأبلغت المديرة اللجنة أن النفقات قد زادت في جميع المناطق والبرامج العالمية، بينما حدث انخفاض طفيف في نفقات المقر. وشكرت مديرة شعبة العلاقات الخارجية الجهات المانحة على المبلغ غير المسبوق للأموال التي أتيحت للمفوضية، والتي بلغت 5,3 مليارات دولار. ولأول مرة، بلغ التمويل المقدَّم من القطاع الخاص أكثر من 500 مليون دولار بينما بلغ التمويل المقدَّم من القطاع العام 4 مليارات دولار. وسلَّطت الضوء على أن التمويل المرن وغير المخصص قد أدى دوراً بالغ الأهمية في تمكين المفوضية من الوفاء بولايتها.

70- وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء فجوة التمويل المستمرة، التي بلغت 42 في المائة من احتياجات المفوضية في عام 2020، في حين أن التشرُّد القسري آخذ في الارتفاع، كما تواجه المفوضية تحديات جديدة مثل الجائحة. وأُثني على المفوضية لما تبذله من جهود لتأمين التمويل من الجهات المانحة التقليدية والجديدة على السواء، وشُجعت المفوضية على زيادة تنويع مصادر تمويلها. وحُثت الحكومات المانحة على الاستجابة بسخاء لنداءات المفوض السامي للحصول على الموارد، وخاصة عن طريق الأموال غير المخصصة والأموال المخصَّصة تخصيصاً مرناً. ونُصحت المفوضية أيضاً بالسعي إلى تحسين وفورات الحجم، وخفض تكاليف الإدارة، واتخاذ تدابير أخرى لزيادة توسيع نطاق التبرعات. وقُدم طلب لعقد جلسات إحاطة سنوية بشأن تحقيق الكفاءة الإدارية.

71- وشُجعت المفوضية على تحديد أولويات البرامج بالاستناد إلى الحاجة والضعف وعلى تقاسم المعلومات بشفافية، وخاصة على المستوى الميداني، وفي الوقت المناسب. وبينما سُلِّم بأهمية توافر اللقاحات للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، جرى الإعراب عن القلق إزاء تحويل الموارد من الخدمات الصحية الأساسية الأخرى، واستفسرت الوفود عن التعاون مع الشركاء في هذا الشأن.

72- وأعربت نائبة المفوض السامي عن تقديرها للبلدان المانحة والبلدان المضيفة. وأعربت عن تسليمها بصحّة النداء الموجَّه لتنويع قاعدة المانحين، وأشارت إلى أن الدول يمكن أن تساعد في وضع استراتيجيات لتحقيق هذه الغاية. وفيما يتعلق بتحقيق أوجه الكفاءة في الإدارة، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن هذه الكفاءات تُدرَج في صلب كل جانب من جوانب عمل المفوضية وأن المفوضية تُسهم أيضاً في المناقشات المتعلقة بالكفاءة على المستوى المشترك بين الوكالات. وأشارت إلى إمكانية موالاة مناقشة هذا الموضوع في الاجتماع القادم للجنة الدائمة. وفيما يتعلق بتحليل التكلفة والعائد لعملية تحقيق اللامركزية والإقليمية، طلبت نائبة المفوض السامي مزيداً من الوقت لإجراء تحليل مناسب معتبرةً أن عام 2020 كان عاماً جائحياً يتضمن تحديات متعددة. وفضلاً عن ذلك، فمن المهم عدم إجراء التحليل في وقت أبكر مما ينبغي لأنه لن يكون ممثلاً للفوائد الطويلة الأجل التي تعود على المنظمة.

73- ورداً على سؤال بشأن تأثير التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسيولة، أبلغت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج اللجنة بأن ذلك لم يكن له تأثير على تمويل المفوضية. وقد استُلمت بالكامل في عام 2020 المساهمة المقدَّمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ويُتوقَّع نفس الشيء لعام 2021. أما بالنسبة إلى آثار جائحة كوفيد-19 على خطط عام 2022، فلا يزال يجري تقييم هذه الخطط وسيجري تناول المسألة بمزيد من الدقة في المناقشات القادمة بشأن الميزانية. وأكّدت مديرة شعبة

العلاقات الخارجية أنه من المتوقع على الرغم من الجائحة زيادة التمويل المقدَّم من القطاع الخاص من الجهات المانحة من الأفراد والشركات، وكذلك من مؤسسات النفع العام.

74- وفيما يخص مشـــروع المقرر المتعلق بالميزانيات والتمويل للفترة 2021-2022، طلب أحد الوفود إدراج كلمة "زيادة" في الفقرة الثانية لتعكس بشـكل أفضـل مسـتوى العبء الواقع على المجتمعات المضيفة فيما يتصل بالجائحة وبالأزمات الأخرى. واعتُمد مشروع المقرر المنقح الوارد في المرفق الثاني.

تاسعاً- أي مسائل أخرى

75- تمشياً مع الممارسة المتمثلة في اعتماد تقارير اجتماعات اللجنة الدائمة عن طريق عملية تداول إلكتروني، أشارت الرئيسة إلى أن التقرير المتعلق بالاجتماع الثمانين ستعده الأمانة وسيُعمَّم للتعليق عليه بحلول 16 نيسان/أبريل. وبعد فترة استعراض مدتها أسبوعان، سيجري إدراج أي تعليقات أو تصويبات ترد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بمداخلاتها، وسيعاد تعميم التقرير لاحقاً وسيُعتبَر معتمَداً.

المرفق الأول

مقرر بشأن مشروع برنامج المفوضية في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لعام 2022

إن اللجنة الدائمة،

تحيط علماً بالباب 25 من الجزء السادس، البرنامج 21: الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لعام 2022.

المرفق الثاني

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامي 2020 و2021

إن اللجنة الدائمة،

إذ تُذكِّر بمقررات اللجنة التنفيذية، في دورتيها السبعين والحادية والسبعين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (الوثيقة A/AC.96/1198، الفقرة 13؛ والوثيقة A/AC.96/1209، الفقرة 12)، وكذلك بمناقشاتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع التاسع والسبعين للجنة الدائمة المعقود في أيلول/سبتمبر 2020،

وإذ تعيد تأكيد أهمية زيادة تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

تُذكِّر بأن اللجنة التنفيذية قد وافقت، في دورتها السبعين، على البرامج والميزانيات الأصلية للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين 2020–2021، البالغة 667,7 8 مليون دولار و615,8 8 مليون دولار لعامي 2020 و2021، على التوالي،

تُذكِّر بأن اللجنة التنفيذية قد وافقت، في دورتها الحادية والسبعين، على البرامج والميزانيات المنقحة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين 2020–2021 (المنقحة)، وقدرها 131,3 9 مليون دولار و615,8 8 مليون دولار لعامي 2020 و2021 على التوالي،

تلاحظ أن الميزانيات التكميلية النهائية لعام 2020 قد بلغت 463,7 مليون دولار لبرامج يستفيد منها البرنامج العالمي للاجئين التابع للمفوضية ومشاريع للأشخاص المشردين داخلياً،

تحيط علماً بالزيادة في الميزانية السنوية للمفوضية لعام 2020 لتصل إلى مبلغ نهائي مجموعه 131,3 9 مليون دولار، يمثل مجموع الميزانية الأصلية البالغة 667,7 8 مليون دولار والميزانيات التكميلية النهائية البالغة 463,7 مليون دولار،

تحيط علماً بالزيادة في الميزانية السنوية للمفوضية لعام 2021 بما أوصلها إلى المجموع الحالي البالغ 152,3 9 مليون دولار في 31 كانون الثاني/يناير 2021، وهو يمثل مجموع الميزانية المنقحة البالغة 615,8 8 مليون دولار والميزانيات التكميلية البالغة 536,4 مليون دولار،

تُسلّم بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف في عام 2021 قد تؤدي إلى الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسَّعة وأنه قد تلزم موارد إضافية، علاوة على تلك المخصصة للميزانيات الحالية، من أجل تلبية هذه الاحتياجات،

تحثّ الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء، بروح من التضامن وفي الوقت المناسب، لنداء المفوض السامي لتوفير الموارد لتغطية الميزانية السنوية لعام 2021 بالكامل.